الفتوى القاتلة

المحامي عبدالله علي العمري

.. لقد جاءت الشريعة الإسلامية الغراء مبنية على رعاية مصالح الناس ودرء المفاسد عنهم وقد ذهب القانون المدني إلى قاعدة قانونية تقضي بـ(أن درء المفاسد مقدم على جانب المصالح عند التعارض) ونحن في هذه الأيام العصيبة والتحولات التي تحدث في الوطن العربي بشكل عام قد أظهرت فتاوى قاتلة من بعض العلماء عندما يعتبرون المتظاهرين أو المعتصمين بحكم المرابطين في سبيل الله واصفين ذلك بأنه من الجهاد الأكبر بزعمهم أنها كلمة حق عند سلطان جائر ، مع أن تلك الفتوى غير صحيحة ولا تتناسب مع ما يدور في الساحة حيث أن الله سبحانه وتعالى قد أوجب على الناس الطاعة الكاملة لله ولرسوله ولأولي الأمر منكم قال تعالى: (وأطيعوا الله ورسوله وأولي الأمر منكم وإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) صدق الله العظيم.

ويفاجأ الإنسان العادي في هذه الأيام من الفتاوى القاتلة التي تحمل في طياتها تحريض الناس على عصيان السلطة وعصيان ولي الأمر وليس المقصود ولي الأمر رئيس الجمهورية فحسب بل إن ولي الأمر هو من تولى شأنا من شؤون الأمة فرئيس المحكمة ولي أمر ومدير الناحية ولي أمر والمحافظ ولي أمر والوزير ولي أمر وهكذا .. متجاهلين ما ستسفر عنه الفتوى من عصيان وتمرد على الأمة ومن تبعات تؤثر على الفرد والمجتمع على حد سواء من جميع النواحي الأسرية والاقتصادية والاجتماعية وتولد الأحقاد في ما بين طوائف الشعب وتوجد الشحناء بين الفرقاء وتفتح باب الثأرات فيما بين القبائل بينهم البين وبين الدولة لأزمنة طويلة متناسين قوله تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) صدق الله العظيم.

إن الفتوى القاتلة أشد خطرا من الرصاصة القاتلة، قد تقتل شخصا واحدا بعينه ، في حين أن الفتوى القاتلة قد تقتل شعبا بأكمله وهم بتلك الفتوى يحلون دماء الناس وأموالهم وأعراضهم ويهدرون الممتلكات العامة والخاصة ، بل إن المفتي يعتبر في حكم المحرض على ارتكاب الجرائم خاصة إذا تلقى الفتوى أصحاب العقول الضعيفة الذين لا يفهمون من الدين الإسلامي إلا اسمه ولا يعلمون مقاصد الشريعة الإسلامية ولا ما هو الجهاد وشروطه وأركانه ، فليس من الجهاد أن يقوم المتظاهرون أو المعتصمون بقطع السبيل أو الاعتداء على مؤسسات الدولة أو الاعتداء على المارة أو تعطيل الحياة الاجتماعية في البلد أو الاعتداء على رجال الأمن والمحافظين وغيرهم ممن يمثلون الدولة والنظام ، ولو نظرنا ببعد ولو عدنا إلى الشريعة الإسلامية سنجد خلاف تلك الفتوى لأن ما يقوم به المتظاهرون من إحراق ممتلكات الدولة وإخافة الآمنين وبث الرعب في المجتمع والإضرار بالاقتصاد الوطني ليس لهم تسمية سوى أنهم بغاة (لأن المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) ولذلك فقد أوردت كتب الفقه أنه يجب مجاهدتهم لأنهم في الأصل البغاة الذين قاتلوا امام الحق وأظهروا للناس بأنهم أولى بالحق منه مثل الذين بغوا على أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، وقد روى أبو أيوب رضي الله عنه ، قال: (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب بقتال الناكثين والقاصدين والمارقين) وفي رواية أخرى: (أنه يقتل المقبل منهم ولا يقتل المدبر إلا إذا كان هناك فئة تؤويه) إلا أنه يجب على العلماء عدم إهدار الدماء سواء كانت من قبل المعتصمين المتظاهرين أو من قبل السلطة ويجب عليهم السعي إلى حقن دماء الناس وأعراضهم وأموالهم.

ولذلك على العلماء الذين يفتون بالفتاوى القاتلة أن يراجعوا أنفسهم وأن يتقوا الله في هذه الأمة وأن ينظروا إلى الواقع بعين البصر والبصيرة بعيدا عن التعصب المذهبي والسياسي وأن يسعوا جاهدين إلى ترشيد الناس إلى طاعة أولي الأمر وعدم الخروج عليه ما دام يقيم شرع الله بينهم فليس منا من دعا إلى فتنة ، وكما أنه يقع على عاتقهم تقديم النصيحة الصادقة سواء للحكام أو المحكومين فيما يتوافق مع أحكام الشرع الحنيف ويحقن دماء الناس وأموالهم وأعراضهم وينشر الأمن والسكينة العامة في المجتمع.

والله من وراء القصد.

(الحوار) خيار العقلاء وطريق الصادقين..!!

طه العامري

■ قلنا مراراً وتكراراً وسنزيد نكرر ماسبق أن قلنا وحذرنا منه وهو أن مشاكل اليمن وأزماتها السياسية لن تحل بغير (الحوار) وهي الوسيلة المثلى والطريقة الوحيدة لحل كل مشاكلنا وأزماتنا وعلى المعنيين أن يدركوا هذه الحقيقة وأن يعملوا على تجنيب البلاد والعباد المزيد من التداعيات المقلقة المثيرة للسكينة والاستقرار وهذا ما يجب أن يفهمه كل من يحب أو يرغب أن يركب الموجة ويدخل سوق المزايدة السياسية،فالعودة للحوار واحترام النافذة التي لا تزال مشروعة أمامكم فيما فخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية ؟ حفظه الله- لا يزال يتعامل مع كل الظواهر الأزماتية بكثير من الحكمة والصبر والحصافة انطلاقاً من مسؤوليته الوطنية والتاريخية وواجبه الدستوري والشرعي والقانوني وعلى الجميع أن لا يتمادوا في غيهم فما يحدث من قبل البعض لا ينم على أنهم حريصون على الوطن وعلى مكاسبه ومنجزاته بل تدل تصرفاتهم ومواقفهم مجتمعين على أنهم قد قرروا أن يذهبوا بنا والوطن إلى (مقصلة الانتحار) ويسلكوا طريق (الانتحار) السياسي وهذا السلوك لا يقوم به (الساسة) ولا من يحملون في وجدانهم ومشاعرهم ذرة هوية وانتماء لهذا الوطن الذي بنى مكاسبه بالجهد والعرق، والدم والتضحيات على مدى سنوات والشعب وقد حقق ما حقق من المكاسب لن يسمح لأي كان أن يتعمد تدميرها أو العبث لمجرد إشباع رغباته الحاقدة أو انتصار لمكايده السياسية، لذلك مطلوب مرجعيات وطنية ودينية تصد هؤلاء لا تشرع لهم ما هم عليه من تأزيم، فمن يؤجج مفردات الفتنة وخطابها فإن عليه أن يدرك أنه سيتحمل المسؤولية التاريخية أمام الله أولاً ثم أمام الشعب ونظمه وقوانينه وتشريعاته،وعلى هؤلاء أن لا يتصوروا أن بإمكانهم استغلال اللحظة والقفز فوق الثوابت والنظم بعد أن عاثوا فساداً متعدد الجوانب والمجالات والمناحي، بل لم نعرف يوما ولم نسمع أن هؤلاء الذين يتغزلون بما يسمى «ثورة التغيير» أن يفيقوا من سباتهم لأن تاريخهم معروف وأيدي بعضهم ملطخة ولكن مع كل هذه الحقائق يظل الشعب اليمني بعصامية أكبر من هؤلاء ويدعوهم للحوار الجاد والصادق تحت مظلة الشرعية الدستورية وهي المظلة التي ما أن يغادر ظلالها طرف حتى يكون في مواجهة الشعب وإرادته لن يسمح قط لكل مغامر أن يعبث بمكاسبه أو يعرض أمنه واستقراره للخطر ولن يتوهم أحد أنه قادر على الوصول لغايته من خلال اهتبال اللحظة، قطعا لن يحدث هذا وها نحن نقولها بصراحة وبالمجان أن من يراهن على القفز فوق الثوابت الوطنية سيجد نفسه في «كبوة» لن يقوى على الخروج منها مهما قدم لاحقاً من مسوغات ومبررات ناهيكم عن أنه سيتحمل المسئولية الكاملة عن مغامرة ندرك جيدا أنها لن تنجح طالما وأنه لا يزال هناك شرفاء وأوفياء ومخلصون للوطن والشرعية ولفخامة الأخ الرئيس الذي نفتخر بالانتماء له ولعهده ونفتخر في الدفاع عن كل المكاسب التي حققها الوطن في عهده وقيادته والتي لن ينال منها متطاول ولا مارق ولا مستغل فرص أو مقتنص أحداث فكل هؤلاء سوف يتساقطون تحت طائلة الشرعية والإرادة الوطنية التي لا تتشكل في ساحات الفوضى ولا عبر وسائل الإعلام التي كشفت وجهها القبيح وهاهي تنفخ بكير الفتن وتقود الأغبياء إلى محرقة الذات والموقف وهو ما نحذر منه ونتمنى على من لديه بقايا عقل ورؤية وموقف أن يراجع حساباته ويتقي الله بوطنه وشعبه ولا ينساق في طريق الفتنة والتمزق وهي الطريق التي لن تجلب لصاحبها غير «اللعنات» من الله والتاريخ والشعب، لقد قدم فخامة الأخ الرئيس وانطلاقاً من مسئوليته كل التنازلات التي لن تبقى قطعا طويلا على الطاولة خاصة إن ركب هؤلاء عقولهم وتفاخروا بحماقتهم «القاتلة» حينها سيكون الأمر قد أصبح بيد الشعب وهو صاحب الخيار والحق والإرادة والشعب اليمني ليس قبيلة ولا طائفة ولا حزب أو جماعة بل الشعب اليمني يمتد من صعدة للمهرة ومن كمران حتى سقطرى وهو شعب المواقف والحمية والنخوة والفعل العربي الأصيل ولن يخذل هذا الشعب من أنجز له المكاسب والتحولات كما أن هذا الشعب لن ينتقص من إرادته وهو صوت للشرعية واختار من يمثله بانتخابات حرة وديمقراطية شارك فيها كل هؤلاء المزايدين وباركوها كما باركها وأشاد بها العالم حينها ولم يقل هؤلاء حينها كلمة ولم يتعرضوا، واليوم يركبون قطار الموضة متوهمين أن الفرصة قد حانت وأن بمقدورهم الإبحار على هذا القطار الذي لن يقودهم إلا إلى مربع الفراغ ودائرة التجاهل والنسيان لأن هؤلاء الذين يخرجون عن شرعية وأعراف وتقاليد الشعب لن يحترمهم الشعب ولن يثق بهم مهما كانت محاولتهم لترميم وتجميل وجوههم التي يصعب تجميلها كما يصعب عليهم غسل تاريخهم كما هو الحال «غسيل أموالهم»..؟

لهذا نتمنى على هؤلاء أن لا يزيدوا تأزيم المشهد بمزيد من «الجهالة» حتى لا تجدوا الشعب اليمني بكامله يجهل فوق جهل الجاهلينا؟؟

إنها كلمة نقولها بصدق لمن يفهموا وبصراحة وشفافية: لن ينفعكم طريق الاستغلال ولا أساليب الاحتيال والتحايل وتقاطع مصالحكم هذه التي برزت بصورة «كوميدية» ساخرة لن تشرعن لكم خروجكم عن الأطر الشرعية والدستورية بقدر ما تدفعون الشعب إلى مربعات ما كان يتمنى أن يصل إليها تحت كل الظروف والحسابات، فهل من عودة للعقل والقبول بالحوار والتعامل العقلاني مع الأزمات؟، نأمل هذا ليس خوفا بل حرص على السكينة والاستقرار وتوفير للجهد والوقت لأنه مهما كانت التبعات فإنكم سوف تجلسون يوما للحوار تحت أي ظروف، وكلمة أخيرة للشباب اليمني الذين ما يزال بعضهم يرابط في الساحات بدعوى «الثورة والتغيير» ولهؤلاء أقول صادقا: رسالتكم وصلت، فعودوا إلى حياتكم ولا تصدقوا من يحرض ويفتي وحتى لا تكونوا وقودا لمصالح نخبة الانتهازيين والمتساقطين.

ارتفاع الأسعار وغياب دور المجتمع المدني

عبدالرحمن سيف اسماعيل

في الأزمات السياسية المتكررة التي تحتدم من وقت إلى آخر توضح حقيقة الضعف الذي تعاني منه مؤسسات الدولة وما بلغته هذه الأجهزة من حالات الترهل والتصدع، والعشوائية والارتجالية في تكوين هذه الأجهزة والمؤسسات وعلى وجه الخصوص الأجهزة المرتبطة عضويا وجوهريا باحتياجات الناس، فالكثير من المواد الغذائية والأساسية المرتبطة باحتياجات الناس اليومية تختفي من الأسواق والإختفاء للمواد الضرورية لم يكن عفويا وإنما مدروساً والهدف منه رفع أسعارها والمتاجرة بها بالسوق السوداء.

والحكومة والأجهزة المعنية بدرجة أساسية تتسم إجراءاتها بالضعف والتناقض وعدم القدرة على فرض قراراتها وعلى وجه الخصوص أسعار المواد الغذائية الأساسية التى تخضع قيمتها لمزاج التاجر وحده.

وعلى سبيل المثال لا الحصر وزارة الصناعة والتجارة تتدخل في كل مرة بتحديد سعر الخبز والروتي، وتحديد حجمه، ومقابل ذلك تقوم برفع سعر الرغيف إرضاء لصاحب المخبز... ولكن هذه الإجراءات أيضاً لم تنجح وما ينجح هو السعر فقط، ويظل الحجم يتناقص يومياً.. بالتالي تزداد معاناة الناس، سيما وأن الإيجارات للمساكن والمحلات التجارية تتصاعد بصورة مخيفة لا يستطيع المستأجر دفها، وهذه الزيادة تحدث كلما ارتفعت الأسعار، ويظل الارتفاع في الأسعار هو المبرر الدائم لارتفاع الإيجارات، وقد تتعرض في أي لحظة للطرد من سكنك، والقانون يحمي المالك وليس المستأجر، وهذه القضية من القضايا الأكثر حضوراً في وسائل الإعلام وفي أقسام الشرطة، والتي أصبحت عبئاً آخر على المواطن، فالقسم الذي يكون دائماً مع المالك يطالبك بمقابل تدخله وبقيمة التخزينة وبحق الغداء حتى وإن كان واقفاً مع الطرف الثاني.

ويعاني الناس هذه الأيام من أزمة خانقة في مادة الغاز المنزلي والتي أصبحت مادة ضرورية للمستهلك ولا يستطيع الاستغناء عنها ولا يوجد لها بديل، خاصة في المدن التى تعتمد عليها اعتماداً كلياً، واختفت معها الأحطاب والفحم ومختلف الوسائل التقليدية السابقة التي كان يعتمد عليها المواطن بدرجة أساسية.

ومع اختفاء مادة الغاز المنزلي يزداد الضغط النفسي على المواطنين ويظلون في حالة من الخوف والقلق، واختفاء مادة الغاز بهذه الطريقة ناتج بدرجة أساسية عن ضعف الجهاز الإداري وترهله، واتساع رقعة الفساد، وغياب شراكة المجتمع ومنظمات المجتمع المدني المعنية بهذه العملية بدرجة أساسية، وعدم اضطلاع الأجهزة الرقابية بدورها في هذه العملية، فالتاجر لا يعنيه المواطن واحتياجاته، المهم أن يكسب ويظل يكسب.

ومادة الغاز المنزلي أصبحت تباع للمستهلك اليمني بمبالغ خيالية تفوق قدرات المواطن وبأسعار تصل إلى ثلاثة أثلاث السعر الذي تباع به هذه المادة للدول المصدرة ... في الوقت الذي يشتريها المواطن رسمياً بألف ومائتي ريال، تباع للكوريين بواقع ٢٨٠ ريالاً، وهذه العملية تعكس الاختلالات الاقتصادية وعدم قدرة الدولة على توفير أبسط المتطلبات الأساسية لمواطنيها.

وتشكل الإعالة الاجتماعية المرتفعة في بلادنا صعوبات أخرى وأعباء إضافية مضاعفة.

والإعالة الاجتماعية في بلادنا هي من أعلى الإعالات الاجتماعية في العالم.

وفي ظروف الأزمات تضطلع منظمات المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص التعاونيات والمجالس المحلية بهذا الدور، بالإضافة إلى المؤسسات الفنية بالدولة التى تقوم في مثل هذه الحالات بفتح مخازن للبيع للمواطنين وبأسعار مدعومة أو أنها تقوم بإيصال متطلبات واحتياجات المواطنين وبأسعار محدودة جداً.

إعـــ

إعـــ